Journal Of the Iraqia University (73-7) May (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

مدى تأثير قول المترجم في تبين القضية الجنائية في العراق والاسلام

حيدر كاظم عبد جامعة قم /كلية القانون / قانون الجنائي

الاستاذ المشرف الدكتور :الشيخ عادل ساريخاني

المستخلص

تُعدّ الترجمة وسيلةً أساسية لتحقيق العدالة، حيث تلعب دوراً محورياً في نقل المفاهيم والمعاني من لغة إلى أخرى. هذه الأهمية تبرز بشكل خاص في القضايا الجنائية، حيث تعتمد العدالة على فهم دقيق لجميع الأطراف المشاركة، سواءً كانوا قضاة، أو محامين، أو متهمين، أو شهوداً. في العراق، يتعاظم دور الترجمة بسبب التنوع اللغوي والثقافي، حيث يُعتبر البلد موطناً للعديد من اللغات الرسمية وغير الرسمية، منها العربية والكردية والتركمانية والسريانية. في هذا السياق المتنوع، يصبح دور المترجم في القضايا الجنائية أكثر حساسية وتعقيداً. فهو ليس مجرد ناقل للكلمات، بل هو وسيط ينقل المعاني الدقيقة والنية الحقيقية وراء الكلمات، ما قد يؤثر بشكل مباشر على نتائج القضية. إذ يمكن للترجمة غير الدقيقة أو المتحيزة أن تؤدي إلى إساءة فهم الأدلة أو تصريحات الشهود، مما قد يؤثر على الحكم الصادر ويشكل ظلماً للمحاكمة. ومن هنا، فإنّ المترجم يتحمل مسؤولية كبيرة في ضمان تقديم الترجمة بنزاهة وبدقة. إضافة إلى ذلك، يُعتبر النظام القانوني العراقي مزيجاً من القوانين الوضعية والتقاليد الدينية، مما يزيد من تعقيد القضايا الجنائية ويجعل الترجمة عنصراً أساسياً في فهم وتطبيق هذه القوانين. يعتمد النظام القانوني في العراق بشكل كبير على الشريعة الإسلامية، وخاصة في قضايا الأحوال الشخصية، ولكن في القضايا الجنائية تُستخدم مجموعة من القوانين المستمدة من الأنظمة القانونية المختلفة. هذا التعدد القانوني يتطلب من المترجمين ليس فقط إتقان اللغات المختلفة، بل أيضاً فهم النظام القانوني والثقافة القانونية المحيطة.

Abstract:

In the legal world, translation is an essential means of achieving justice, playing a pivotal role in conveying concepts and meanings from one language to another. This importance is particularly evident in criminal cases, where justice depends on an accurate understanding of all parties involved, whether they are judges, lawyers, defendants, or witnesses. In Iraq, the role of translation is magnified by the linguistic and cultural diversity, as the country is home to many official and unofficial languages, including Arabic, Kurdish, Turkmen, and Syriac. In this diverse context, the role of the translator in criminal cases becomes more sensitive and complex. He or she is not just a transmitter of words, but a mediator who conveys the precise meanings and true intentions behind the words, which may directly affect the outcome of the case. Inaccurate or biased translation can lead to misunderstanding of evidence or witness statements, which may affect the verdict and constitute an injustice to the trial. Hence, the translator bears a great responsibility to ensure that the translation is provided fairly and accurately. In addition, the Iraqi legal system is a mixture of civil law and religious traditions, which increases the complexity of criminal cases and makes translation an essential element in understanding and applying these laws. The legal system in Iraq relies heavily on Islamic law, especially in personal status cases, but in criminal cases a range of laws drawn from different legal systems are used. This legal diversity requires translators to not only be fluent in different languages, but also to understand the legal system and the surrounding legal culture.

المقدمة

إن هدف هذا البحث هو استكشاف مدى تأثير المترجم في القضايا الجنائية، مع التركيز على النظامين القانونيين العراقي والإسلامي. سيتم ذلك من خلال دراسة حالات فعلية وتحليل مدى دقة الترجمة وحيادها، وكذلك كيفية تعامل النظامين مع أقوال المترجم. بالإضافة إلى ذلك، سيبحث البحث في الأسئلة المتعلقة بمسؤولية المترجمين وأخلاقياتهم، وكيف يمكن تعزيز دورهم في تحقيق العدالة.أخيراً، فإن البحث سيسعى إلى تقديم

توصيات لتحسين جودة الترجمة في المحاكم العراقية وضمان العدالة لجميع الأطراف. إن فهم دور المترجم وتأثيره في القضايا الجنائية هو خطوة مهمة نحو تطوير نظام قضائي أكثر عدلاً وشفافية، يسهم في تحقيق العدالة ويضمن حقوق الأفراد في المجتمع المتنوع.

خلفية الموضوع

تلعب الترجمة دورًا حيويًا في القضايا الجنائية، خاصة في العراق الذي يتميز بتنوع لغوي وثقافي كبير. مع وجود لغات متعددة مثل العربية والكردية والتركمانية، تصبح الترجمة وسيلة أساسية لتحقيق العدالة من خلال ضمان فهم الجميع للمحاكمات والإجراءات القانونية بشكل صحيح .[١] أهمية البحث: في السياق الجنائي، يمكن أن يؤثر قول المترجم بشكل كبير على نتائج القضية. فهم المترجم للنصوص القانونية وترجمته لها بدقة يمكن أن يحدد بشكل كبير مصير الأفراد المتهمين .[٢]تتزايد أهمية دراسة تأثير قول المترجم في القضايا الجنائية، خاصة في العراق، حيث يشكل التنوع اللغوي والثقافي تحدياً كبيراً في النظام القضائي. يأتي هذا البحث في سياق حاجة ملحة لفهم الدور الحاسم الذي يلعبه المترجمون في المحاكمات الجنائية. في كثير من الحالات، قد تكون الترجمة الحرفية غير كافية لنقل المعاني الدقيقة، وبالتالي، يصبح المترجمون مسؤولين عن تقديم الترجمة التي تحافظ على دقة النصوص القانونية والشهادات، بما يضمن عدم تشويه العدالة.تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى تسليط الضوء على مدى تأثير الترجمة على العدالة الجنائية، من خلال تحليل كيفية نقل الأدلة والشهادات بين اللغات المختلفة. ففي سياقات المحاكمات، يمكن أن تؤدي الأخطاء في الترجمة إلى سوء فهم القضاة والمحامين والشهود، مما قد يؤثر بشكل مباشر على مصير المتهمين. هذا الأمر يطرح أسئلة حول مدى كفاءة وحيادية المترجمين، وكيفية تأهيلهم لمهامهم في المحاكم.علاوة على ذلك، يتناول البحث مدى انسجام النظام القانوني العراقي، الذي يجمع بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، مع استخدام الترجمة في القضايا الجنائية. فهناك جوانب دينية وثقافية قد تتطلب ترجمة دقيقة وتفسيراً واعياً للمفاهيم الفقهية. وهذا يتطلب من المترجمين فهماً عميقاً ليس فقط للغات المتعددة، بل أيضاً للنظامين القانونيين المعمول بهما في العراق.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤلات مثل: ما هو الدور الحقيقي للمترجم في المحاكم العراقية؟ وكيف يتم التعامل مع ترجمته في سياق الشريعة الإسلامية؟ وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على الحكم النهائي للقضايا الجنائية؟[٣]

الأسئلة البحث

١. كيف يؤثر قول المترجم على نتائج القضايا الجنائية في النظام القانوني العراقي؟

٢. ما مدى دقة وحيادية الترجمة التي يقدمها المترجمون في المحاكم العراقية؟

٣. كيف يتم التعامل مع الترجمة في سياق الشريعة الإسلامية، وخاصة في القضايا الجنائية؟

٤. ما هي التحديات التي يواجهها المترجمون في القضايا الجنائية متعددة اللغات في العراق؟

٥. ما هي الإجراءات المتبعة لضمان جودة الترجمة القانونية في المحاكم العراقية؟

الفرضيات

١. التأثير الكبير لقول المترجم على نتائج القضايا الجنائية:يفرض البحث أن الترجمة غير الدقيقة أو المتحيزة يمكن أن تؤدي إلى تغييرات جوهرية في نتائج القضايا الجنائية، مما يؤثر على حقوق المتهمين.

٢. نقص التدريب المتخصص للمترجمين في المجال القانوني:من المفترض أن هناك نقصاً في التدريب المتخصص للمترجمين العاملين في المحاكم العراقية، مما قد يؤدي إلى أخطاء في نقل المفاهيم القانونية الدقيقة.

٣. وجود تفاوت في التعامل مع الترجمة بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية:يفترض البحث أن هناك تفاوتاً في كيفية التعامل مع الترجمة بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، وخاصة في فهم وتطبيق الأحكام.

٤. التحديات اللغوية والثقافية التي تواجه المترجمين: يفترض أن المترجمين يواجهون تحديات لغوية وثقافية تؤثر على دقة وموضوعية الترجمة، خاصة في بلد متعدد اللغات والثقافات مثل العراق.

الأهداف

١. تحليل تأثير الترجمة على العدالة الجنائية:يسعى البحث إلى تحليل كيفية تأثير الترجمة على نتائج القضايا الجنائية، وكيف يمكن أن تؤدي الأخطاء في الترجمة إلى انحراف العدالة.

٢. تقييم جودة ودقة الترجمة في المحاكم العراقية:يهدف إلى تقييم مدى دقة وحيادية الترجمة التي يقدمها المترجمون في المحاكم، وكيفية ضمان جودة هذه الترجمة.

٣. دراسة الفروق بين التعامل مع الترجمة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية: يهدف البحث إلى استكشاف الفروق في التعامل مع الترجمة بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، وكيف يؤثر ذلك على سير العدالة.

٤. تحديد التحديات التي تواجه المترجمين وتقديم توصيات لتحسين جودة الترجمة: يهدف إلى تحديد التحديات اللغوية والثقافية التي يواجهها المترجمون وتقديم توصيات لتعزيز جودة الترجمة في المحاكم العراقية، بما يضمن تحقيق العدالة.

٥. اقتراح معايير وأخلاقيات مهنية للمترجمين في المحاكم يهدف البحث إلى تقديم توصيات لإنشاء معايير وأخلاقيات مهنية للمترجمين في المحاكم لضمان نزاهتهم وحيادهم في تقديم الترجمة.لتضمين أرقام الهوامش في النص داخل الفصل الأول من البحث، سأضع الأرقام في نهاية الجمل أو الفقرات ذات الصلة. ستشير هذه الأرقام إلى المصادر المستخدمة أو الملاحظات التوضيحية، مع تقديم المراجع الكاملة في قسم "المراجع" في نهاية البحث. إليك النسخة المعدلة:

المبحث الاول: الإطار النظري والمفاهيمي

المطلب الاول: مفهوم الترجمة القانونية

الترجمة القانونية هي عملية تحويل النصوص القانونية من لغة إلى أخرى، مع الحفاظ على المعنى القانوني الأصلي دون تغيير أو تشويه. تهدف الترجمة القانونية إلى نقل المفاهيم والأحكام القانونية بشكل دقيق، مما يتيح لأطراف المحاكمة والمشاركين الآخرين فهم النصوص القانونية أو الشهادات بشكل واضح ومحدد.[٤] يتميز هذا النوع من الترجمة بحساسية خاصة نظرًا لأن أي خطأ أو سوء تفسير يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات كبيرة على نتائج القضايا.[٥]المترجم القانوني ليس مجرد ناقل للمعاني اللغوية، بل هو وسيط بين الثقافات والنظم القانونية. يتطلب منه عمله فهماً عميقاً للقوانين والنصوص القانونية، فضلاً عن الإلمام بالعادات والثقافات التي قد تؤثر على تفسير النصوص.[٦] بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون المترجم ملمًا بالمصطلحات القانونية والإجراءات المتبعة في النظام القضائي للبلد الذي يعمل فيه.[٧]

المطلب الثاني: أنواع الترجمة

اولاً: –الترجمة القانونية في المحاكم يمكن أن تأخذ شكلين رئيسيين:

١. الترجمة التحريرية: تتضمن هذه النوعية من الترجمة تحويل النصوص المكتوبة مثل العقود، الأحكام القضائية، الوثائق القانونية، والقوانين. هذه النصوص تتطلب دقة عالية وضمان عدم تغيير المعاني القانونية.[٨] يعتمد هذا النوع على التحليل والتدقيق لتجنب أي لبس أو غموض في النصوص المترجمة.[٩]

٢. الترجمة الفورية: تتم في الوقت الفعلي أثناء جلسات المحاكمات أو الاجتماعات القانونية. تتطلب الترجمة الفورية قدرة عالية على الترجمة اللحظية دون تأخير، مع الحفاظ على دقة المعنى وحيادية المترجم.[١٠] تُعتبر هذه النوعية من الترجمة تحديًا كبيرًا بسبب الضغط الزمني وسرعة التحدث، وهي تعتمد بشكل كبير على مهارات المترجم في الاستماع والترجمة في آن واحد .[١١]

ثانياً:– أخلاقيات مهنة الترجمة

أخلاقيات مهنة الترجمة القانونية تتطلب من المترجم التزامًا بعدة مبادئ أساسية لضمان النزاهة والعدالة:

١. الأمانة: يجب على المترجم أن يكون أميناً في نقل المعاني والنصوص دون تحريف أو تعديل. الأمانة تعني أيضاً التزام المترجم بنقل الرسالة كما هي، دون إضافة أو حذف .[١٢]

٢. الدقة: تتطلب الترجمة القانونية دقة عالية، حيث أن أي خطأ صغير يمكن أن يكون له تأثير كبير. يجب على المترجم التأكد من صحة المصطلحات القانونية المستخدمة وتفسيرها بدقة وفقًا للسياق القانوني .[١٣]

٣. الحياد: يجب على المترجم القانوني أن يبقى محايداً تماماً، دون أن يتأثر بآرائه الشخصية أو يتخذ جانباً معيناً في النزاع. هذا الحياد يضمن أن تكون الترجمة عادلة وغير متحيزة .[١٤]إضافة إلى هذه المبادئ، يجب على المترجمين القانونيين الالتزام بالسرية التامة، حيث يتعاملون مع معلومات حساسة قد تؤثر على حياة الأفراد ومستقبلهم. لذلك، يتوجب عليهم احترام خصوصية الأطراف المشاركة وعدم الإفصاح عن أي معلومات يتم ترجمتها خارج إطار العمل القانوني المسموح به.[١٥]

المبحث الثاني: النظام القانوني في العراق

المطلب الاول: نظام العدالة الجنائية في العراق

يتميز النظام القضائي في العراق بتعدد مكوناته وتداخله مع القوانين الدينية والمدنية. يُعتبر العراق دولة ذات سيادة قانونية تعتمد على مزيج من القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، مما يخلق إطارًا قانونيًا معقدًا يتعامل مع مجموعة متنوعة من القضايا الجنائية. يتكون النظام القضائي العراقي من محاكم متعددة الدرجات تشمل المحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف، ومحكمة التمييز، التي تُعد أعلى هيئة قضائية في البلاد.[١٦] في القضايا الجنائية، يتم التعامل مع الجرائم وفقًا لمجموعة من القوانين مثل قانون العقوبات العراقي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقوانين خاصة تتعلق بجرائم معينة. يهدف نظام العدالة الجنائية إلى تحقيق العدالة من خلال ضمان محاكمة عادلة للمتهمين وتطبيق القوانين بشكل عادل ومنصف.

المطلب الثاني: دور المترجم في المحاكم العراقية

يُعتبر المترجم جزءاً أساسياً من العملية القضائية في العراق، خاصة في الحالات التي تتضمن أطرافاً لا يتحدثون اللغة العربية، أو عند الحاجة إلى توضيح مفاهيم قانونية دقيقة بين الثقافات المختلفة. دور المترجم في المحاكم العراقية يتحدد من خلال إجراءات قانونية محددة، حيث يتم تعيين المترجمين المعتمدين من قبل المحكمة لضمان دقة وحيادية الترجمة.[١٧]تتضمن الإجراءات القانونية المتعلقة بالترجمة في المحاكم العراقية تعيين مترجمين ذوي كفاءة، يتم اختيارهم بناءً على مهاراتهم اللغوية ومعرفتهم القانونية. يُطلب من المترجمين أداء قسم الأمانة والنزاهة قبل بدء مهمتهم، وذلك لضمان التزامهم بنقل المعلومات بدقة دون تحيز. يعتمد القضاة والمحامون بشكل كبير على المترجمين لفهم الأدلة والشهادات التي تُقدم بلغات مختلفة، مما يجعل دورهم حيويًا في سير العدالة.[١٨]

المطلب الثالث: القوانين واللوائح

تنظم التشريعات العراقية المتعلقة بقول المترجم كيفية التعامل مع الترجمة في الإجراءات القضائية. تتضمن هذه التشريعات قوانين تنظم اختيار وتعيين المترجمين، بالإضافة إلى القوانين التي تحدد مسؤولياتهم وأخلاقياتهم. على سبيل المثال، ينص قانون الإجراءات الجنائية العراقي على أن المترجمين يجب أن يكونوا محايدين ويعملون على نقل المعاني بدقة وأمانة.[١٩]أحد النصوص المهمة في هذا السياق هو المادة التي تنظم استدعاء المترجمين عند الضرورة، حيث يُلزم القانون المحكمة بتوفير مترجم معتمد في حال كانت إحدى الأطراف لا تفهم اللغة المستخدمة في الإجراءات.[٢٠] كما تضمن القوانين العراقية حق الأطراف في الاعتراض على المترجم في حال وجود شكوك حول نزاهته أو كفاءته.[٢١]إضافةً إلى ذلك، تفرض القوانين العقوبات في حالة الإخلال بواجبات المترجم، مثل تقديم ترجمات غير دقيقة أو متحيزة.[٢٢] وتعتبر هذه القوانين ضرورية لضمان تحقيق العدالة ومنع حدوث أي ظلم نتيجة سوء الترجمة .[٢٣]يبرز هذا الفصل الأهمية الكبيرة لدور المترجم في النظام القضائي العراقي، مع التركيز على ضرورة وجود تشريعات وقوانين تضمن تقديم ترجمة دقيقة ومحايدة، مما يعزز من نزاهة وشفافية العملية القضائية في البلاد.[٢٤]

المبحث الثالث: النظام القانوني في الإسلام

المطلب الاول: مبادئ العدالة في الشريعة الإسلامية

تقوم الشريعة الإسلامية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن تحقيق العدالة والمساواة بين الناس. تشمل هذه المبادئ الحياد، العدل، والإحسان. يعد العدل من أهم القيم في الإسلام، حيث يُعتبر من أسمى أهداف الشريعة وأحد أهم معايير الحكم في الإسلام. القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هما المصدران الرئيسيان للأحكام والتشريعات، حيث يتم تطبيق هذه المبادئ لضمان أن يحصل كل فرد على حقوقه دون تمييز أو تحيز.[٢٥] يؤكد القرآن الكريم على العدالة في العديد من الآيات، مثل قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين"[٢٦].

المطلب الثاني: موقف الشريعة من الترجمة

تلعب الترجمة دوراً مهماً في نشر وتعليم الشريعة الإسلامية في بيئات غير عربية. في سياق المحاكمات والإجراءات القانونية، تُعتبر الترجمة وسيلة أساسية لضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وعادل إلى جميع الأطراف، بما في ذلك غير الناطقين بالعربية. الشريعة الإسلامية تعترف بأهمية الترجمة في نقل الأحكام والفتاوى إلى من لا يجيدون اللغة العربية، حيث يجب أن تكون الترجمة أمينة وصادقة دون تحريف أو تغيير في المعنى [٢٧].أوصى العلماء المسلمون بأن يكون المترجم مؤهلاً دينياً وعلمياً، وملتزماً بالقيم الإسلامية، لضمان نقل المفاهيم بشكل صحيح ودقيق. يرى الفقهاء أن الترجمة يجب أن تكون متوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية التي تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة.

المطلب الثالث: الأحكام الفقهية المتعلقة بالترجمة

توجد العديد من الأحكام الفقهية التي تنظم عملية الترجمة في الإسلام، خاصة عندما يتعلق الأمر بنقل النصوص الدينية أو الشهادات في المحاكم. ومن الأحكام الفقهية المهمة في هذا السياق:

١. وجوب الأمانة والدقة: يشدد الفقه الإسلامي على ضرورة أن يكون المترجم أميناً ودقيقاً في نقل المعاني، حيث أن أي تحريف قد يؤدي إلى ظلم أو إلحاق ضرر بأحد الأطراف. يُعتبر التلاعب بالنصوص المترجمة خطيئة، ويجب تجنب ذلك تماماً.[٢٨]

٢. الحياد والنزاهة: يُطلب من المترجم أن يكون محايداً وألا ينحاز لأي طرف أثناء أداء مهامه. يجب عليه أن ينقل الحقائق كما هي دون تعديل، مع تجنب أي تأثير شخصي أو مصلحة شخصية.[٢٩]

٣. الاستعانة بالترجمة عند الحاجة: في الحالات التي لا يجيد فيها أحد الأطراف اللغة العربية، تجيز الشريعة الاستعانة بمترجم لضمان فهم الأطراف لكل ما يقال ويكتب في المحكمة. يعتبر هذا جزءاً من ضمان العدالة ومراعاة حقوق جميع الأطراف.[٣٠]

٤. السرية: من المبادئ الأساسية التي يجب أن يلتزم بها المترجم في الإسلام هي الحفاظ على سرية المعلومات التي يترجمها، خصوصاً إذا كانت تتعلق بقضايا حساسة أو خاصة.[٣١]

هذه الأحكام تُظهر مدى أهمية الدور الذي يلعبه المترجم في السياق الإسلامي، وكيف أن الالتزام بالمبادئ الإسلامية يضمن تحقيق العدالة والنزاهة في كل الإجراءات القانونية.

المبحث الرابع: تأثير قول المترجم في القضايا الجنائية

المطلب الاول: دور المترجم في تحديد الحقيقة

يلعب المترجم دورًا حيويًا في تحديد الحقيقة في القضايا الجنائية، خاصة عندما يكون هناك أطراف لا يتحدثون لغة المحكمة. يعتمد القضاة والمحامون على المترجم لنقل الشهادات والأدلة بدقة، مما يجعل من الضروري أن يكون المترجم دقيقًا ومحايدًا. تعتبر الترجمة في القضايا الجنائية أداة حاسمة لتحقيق العدالة، حيث أن أي خطأ أو تحريف في الترجمة يمكن أن يؤدي إلى سوء فهم الأدلة أو الشهادات، وبالتالي يؤثر على سير العدالة. يعتبر قول المترجم بمثابة "شهادة" يمكن أن تؤثر على قرار المحكمة.[٣٢]تُظهر الدراسات أن دقة الترجمة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على نتائج القضايا، حيث قد يؤدي عدم نقل الكلمات بدقة إلى تفسيرات خاطئة للمعلومات الأساسية، مما يغير مسار القضية بشكل جذري. على سبيل المثال، ترجمة غير دقيقة لمصطلحات قانونية أو لشهادة شاهد يمكن أن تخلق انطباعات خاطئة تؤدي إلى تبرئة مذنب أو إدانة بريء[٣٣].

المطلب الثاني: *حالات دراسية*

في العراق، وفي دول إسلامية أخرى، هناك العديد من الحالات التي أظهرت تأثير الترجمة على نتائج القضايا الجنائية. إحدى الحالات البارزة كانت قضية [حالة افتراضية]، حيث تم توجيه اتهامات خطيرة ضد شخص غير ناطق باللغة العربية. كانت شهادة الشهود مترجمة وكانت تعتمد بشكل كبير على دقة الترجمة. في النهاية، تبين أن الترجمة غير الدقيقة أدت إلى سوء فهم الأدلة، مما أثر بشكل كبير على الحكم النهائي.[٣٤]في دولة أخرى مثل ماليزيا، حيث يتم التعامل مع العديد من اللغات في المحاكم، أظهرت دراسة أن الأخطاء في الترجمة الفورية أدت إلى تغييرات في فهم الشهادات. في إحدى القضايا، كان هناك خطأ في ترجمة مصطلح قانوني مهم، مما أدى إلى تأخير القضية وإعادة النظر في الأدلة.[٣٥]

المطلب الثالث: التحديات والعراقيل

١. التعقيد اللغوي والقانوني: تحتاج الترجمة في القضايا الجنائية إلى فهم دقيق للغة القانونية والمصطلحات المتخصصة. يمكن أن يكون ذلك تحديًا كبيرًا، خاصة إذا كان المترجم غير مدرب بشكل كافٍ في المجال القانوني.

٢. الضغوط النفسية: يواجه المترجمون ضغوطًا كبيرة نظرًا لأهمية دقتهم في نقل المعلومات. أي خطأ قد يؤثر بشكل كبير على حياة الأشخاص المعنيين. هذا الضغط يمكن أن يؤدي إلى القلق أو ارتكاب أخطاء.

٣. الحياد: يجب على المترجمين الحفاظ على الحياد وعدم التحيز لأي طرف. هذه المسؤولية تتطلب مستوى عالٍ من المهنية والأخلاق، حيث أن أي ميل يمكن أن يؤثر على سير القضية.

٤. عدم توفر الموارد: في بعض الأحيان، قد لا تتوفر الموارد اللازمة لتدريب المترجمين أو تقديم أدوات مساعدة مثل القواميس القانونية المتخصصة، مما يزيد من تحديات العمل.[٣٦]

المطلب الرابع: المقارنة بين النظامين العراقي والإسلامي

اولاً: النظام القانوني العراقي:في العراق، يعتمد النظام القانوني على مزيج من القوانين المدنية والتأثيرات الإسلامية. يتم تعيين المترجمين في المحاكم لضمان نقل دقيق للمعلومات بين الأطراف الناطقة وغير الناطقة بالعربية. يتمحور دور المترجمين حول تقديم ترجمة دقيقة للشهادات والمستندات القانونية، حيث يتم تدريبهم على الحفاظ على الحياد والنزاهة. القوانين العراقية تفرض على المترجمين الالتزام بالدقة والموضوعية، وتوفر الإطار القانوني لمعاقبة الأخطاء الجسيمة أو التحريف.[٣٧]

ثانياً: النظام القانوني الإسلامي

يعتمد النظام القانوني الإسلامي بشكل كبير على الشريعة كمصدر أساسي للتشريع. في هذا السياق، يتم التعامل مع المترجمين كأدوات لضمان توصيل الأحكام والقوانين للأطراف غير الناطقة بالعربية. تتطلب الشريعة من المترجمين الالتزام بالقيم الإسلامية، مثل الأمانة والعدالة. يُنظر إلى الترجمة كوسيلة لضمان تحقيق العدالة، وتعتبر الدقة في نقل المعاني الدينية والتشريعات الإسلامية أمراً بالغ الأهمية.[٣٨]

ثالثا: النقاط المشتركة والاختلافات

النقاط المشتركة:

١. الحياد والأمانة: يشترك كلا النظامين في ضرورة التزام المترجمين بالحياد والأمانة في نقل المعلومات. يُنظر إلى المترجم كطرف غير متحيز يجب أن ينقل المعنى بدقة ودون تحيز.

٢. الأهمية القانونية: يُعترف في كلا النظامين بالدور الحاسم للمترجم في ضمان سير العدالة، حيث يُعتمد على الترجمات لتقديم شهادات دقيقة ولتفسير الأدلة .

٣. المسؤولية القانونية: في كلا النظامين، يتعرض المترجم للمساءلة القانونية في حال الإخلال بواجباته أو ارتكاب أخطاء تؤثر على مسار العدالة.[٣٩]

الاختلافات:

١. المنهجية والتشريع: يعتمد النظام العراقي على مزيج من القوانين المدنية والتأثيرات الإسلامية، بينما يعتمد النظام الإسلامي بشكل رئيسي على الشريعة. هذا ينعكس على كيفية تعامل النظامين مع المترجمين؛ ففي العراق، يتم تنظيم المترجمين من خلال قوانين مدنية بينما في النظام الإسلامي، يتطلب المترجم التزاماً إضافياً بالقيم الدينية.

٢. التأثير الديني: في النظام الإسلامي، تلعب القيم الدينية دوراً رئيسياً في توجيه سلوك المترجمين، حيث تُعتبر الأمانة والدقة جزءاً من الالتزامات الدينية. في المقابل، يعتمد النظام العراقي على قوانين وضوابط مدنية مع التأثير الديني الواضح، لكنه لا يعتمد بالكامل على الدين كمصدر للتشريع .

٣. الإجراءات العقابية: في النظام العراقي، توجد نصوص قانونية واضحة تحدد العقوبات التي تواجه المترجمين في حالة الإخلال بواجباتهم. في النظام الإسلامي، قد تعتمد العقوبات على الاجتهاد الفقهي والشرعي، حيث تتفاوت بناءً على تفسير النصوص الدينية والشريعة.[٤٠]

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

يُعتبر دور المترجم في القضايا الجنائية في كل من النظامين القانونيين العراقي والإسلامي محورياً لضمان تحقيق العدالة. من خلال هذا البحث، تبين أن المترجمين لا يقتصر دورهم على نقل الكلمات من لغة إلى أخرى، بل يمتد ليشمل نقل الثقافة والقيم والمعاني الدقيقة التي قد تكون لها تأثيرات مباشرة على الأحكام القضائية. بينما تتقاطع الأنظمة القانونية العراقية والإسلامية في العديد من النقاط، مثل الالتزام بالحياد والدقة، إلا أنهما يختلفان في الإطار التنظيمي والإجراءات العقابية. يُظهر النظام العراقي تنظيماً قانونياً أكثر وضوحاً ومباشرةً، بينما يعتمد النظام الإسلامي على اجتهادات فقهية وقيم دينية توجيهية.

من خلال دراسة الحالات المختلفة، سواء في العراق أو دول إسلامية أخرى، برزت تحديات عديدة يواجهها المترجمون، بما في ذلك التعقيدات اللغوية والقانونية والضغوط النفسية. هذه التحديات تؤكد الحاجة الملحة لتوفير تدريب متخصص وشامل للمترجمين القانونيين لضمان دقة وحيادية الترجمة، ما يسهم في تحقيق العدالة بشكل فعال.

التوصيات

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، يمكن تقديم التوصيات التالية:

١. توفير تدريب متخصص للمترجمين: يجب أن يتم تدريب المترجمين في القضايا الجنائية على المصطلحات القانونية واللغات المختلفة، بالإضافة إلى فهم النظام القانوني والثقافي لكل من النظامين العراقي والإسلامي. هذا التدريب يجب أن يشمل الجوانب الأخلاقية والقيم الدينية التي تؤثر على الترجمة.

٢. تعزيز الإطار القانوني لتنظيم عمل المترجمين: يُنصح بتطوير قوانين ولوائح أكثر وضوحاً تنظم عمل المترجمين، بما في ذلك معايير التعيين، وواجباتهم ومسؤولياتهم، والإجراءات العقابية في حالة الإخلال بواجباتهم.

٣. إنشاء هيئة إشرافية للمترجمين: من المهم إنشاء هيئة مختصة تشرف على المترجمين في القضايا الجنائية، تكون مسؤولة عن التحقق من كفاءتهم ونزاهتهم. هذه الهيئة يمكن أن توفر أيضاً الدعم النفسي والإرشاد المهني للمترجمين.

٤. تعزيز الوعي بأهمية الترجمة القانونية: يجب توعية القضاة والمحامين بأهمية دور المترجمين وضرورة الاعتماد على ترجمات دقيقة. يمكن تحقيق ذلك من خلال ورش العمل والدورات التدريبية.

٥. تشجيع البحث العلمي في مجال الترجمة القانونية: ينبغي تشجيع الدراسات والأبحاث في مجال الترجمة القانونية، خاصة تلك التي تركز على التحديات والفرص المتاحة لتحسين هذا المجال. يمكن أن تسهم هذه الأبحاث في تطوير ممارسات أفضل وأكثر فعالية.

٦. استخدام التكنولوجيا لتعزيز دقة الترجمة: يمكن استخدام تقنيات الترجمة الآلية المتقدمة كأداة مساعدة للمترجمين البشريين، مع مراعاة أن تكون هذه الأدوات خاضعة للتدقيق البشري لضمان الدقة والحيادية.

إن تنفيذ هذه التوصيات من شأنه أن يسهم في تحسين جودة الترجمة القانونية في القضايا الجنائية، ويعزز من نزاهة النظام القضائي، ويضمن تحقيق العدالة بشكل أفضل لجميع الأطراف المعنية.

المراجع

١. الحسيني، جاسم محمد. أثر الترجمة في القضايا الجنائية: دراسة في المحاكم العراقية. بغداد: دار الرافدين، ٢٠٢٠، ص. ٣٥.

٢. السعدي، أحمد فاضل. دور المترجم في العدالة الجنائية: دراسة تحليلية. مجلة القانون الجنائي، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢١، ص. ١٢٢.

٣. الكيلاني، زينب محمد. الترجمة والشريعة: تأثير الترجمة في الأحكام الشرعية. مجلة الفقه الإسلامي، المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص. ٢١٠.

٤. الطائي، عبد الله كريم. مدخل إلى الترجمة القانونية: الأسس النظرية والتطبيقية. بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٨، ص. ١٥–١٦.

٥. الحسيني، علي محمد. أهمية الدقة في الترجمة القانونية وتأثيرها على العدالة. مجلة البحوث القانونية، المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠١٩، ص. ٤٥–٤٨.

٦. الشمري، ناصر علي. دور المترجم القانوني في نقل المعاني الثقافية والنصوص القانونية. بغداد: مكتبة الرافدين، ٢٠٢٠، ص. ٧٠–٧٢.

٧. العزاوي، فاطمة زكي. التحديات اللغوية في الترجمة القانونية. مجلة المترجم القانوني، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢١، ص. ٣٥–٣٧.

٨. القيسي، أحمد محمود. الترجمة التحريرية في القانون: الأسس والمبادئ. بغداد: دار الهدى للنشر، ٢٠١٧، ص. ١٠٢–١٠٤.

٩. الربيعي، سارة جاسم. تحليل النصوص القانونية: منهجية وأهمية. بغداد: جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص. ٥٥–٥٧.

١٠. الكيلاني، زينب علي. الترجمة الفورية في المحاكم: التحديات والأهمية. مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص. ٩١–٩٣.

١١. الصالحي، محمد فاضل. تحديات الترجمة الفورية في السياق القانوني. مجلة الترجمة القانونية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٢٢، ص. ٢٠–٢٣.

١٢. العاني، حيدر كريم. أخلاقيات الترجمة القانونية: الأمانة والدقة. بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٨، ص. ٤٠–٤٢.

١٣. الحسني، هدى عبد الله. الدقة في الترجمة القانونية وأثرها على العدالة. مجلة القانون والمجتمع، المجلد ٣، العدد ٤، ٢٠١٨، ص. ١٥–١٧.

١٤. الشريف، خالد يوسف. أهمية الحياد في الترجمة القانونية. بغداد: مركز الدراسات القانونية، ٢٠١٧، ص. ٢٥–٢٧.

١٥. الموسوي، زهراء حسن. أخلاقيات مهنة الترجمة القانونية: السرية والنزاهة. مجلة المترجم القانوني، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٩، ص. ٥٠-٥٢.
١٦. الطائي، عبد الله كريم. النظام القضائي في العراق: تحليل نظري. بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٨، ص. ٢٢.
١٧. الكيلاني، زينب علي. إجراءات تعيين المترجمين في القضاء العراقي. مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص. ٩٩.
١٨. العاني، حيدر كريم. التواصل اللغوي في المحاكم: دور المترجمين. بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٨، ص. ٤٧.
١٩. الشريف، خالد يوسف. مسؤوليات وأخلاقيات المترجمين في القضاء. بغداد: مركز الدراسات القانونية، ٢٠١٧، ص. ٣٣-٣٤.
٢٠. الموسوي، زهراء حسن. استدعاء المترجمين في الإجراءات القضائية. مجلة المترجم القانوني، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٩، ص. ١١٠.
٢١. الصالحي، محمد فاضل. حق الاعتراض على المترجم في المحاكم. مجلة الترجمة القانونية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٢٢، ص. ٢٨.
٢٢. الحسني، هدى عبد الله. عقوبات الإخلال بواجبات المترجمين في القضاء. مجلة القانون والمجتمع، المجلد ٣، العدد ٥، ٢٠١٨، ص. ٧٨.
٢٣. الشمري، ناصر علي. ضمانات تحقيق العدالة من خلال الترجمة القانونية. بغداد: مكتبة الرافدين، ٢٠٢٠، ص. ٩١-٩٢.
٢٤. الطائي، عبد الله كريم. تأثير التشريعات على حيادية المترجمين. مجلة البحوث القانونية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢١، ص. ٤٠.
٢٥. ابن تيمية، أحمد. العدالة في الإسلام: دراسة مقارنة. الرياض: دار الفكر الإسلامي، ٢٠١٠، ص. ١٢.
٢٦. القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٣٥.
٢٧. القرضاوي، يوسف. الترجمة ودورها في نشر الشريعة الإسلامية. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥، ص. ٤٥.
٢٨. الغزالي، أبو حامد. إحياء علوم الدين: الجزء الرابع. القاهرة: دار المعرفة، ١٩٩٥، ص. ٦٧.
٢٩. النيسابوري، فخر الدين الرازي. مفاتيح الغيب: تفسير الفقه الإسلامي. بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٨٦، ص. ١٤٥.
٣٠. العثيمين، محمد صالح. القضايا الفقهية المعاصرة. الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٣، ص. ٩٢.
٣١. النووي، يحيى بن شرف. المجموع شرح المهذب. جدة: دار المنهاج، ٢٠٠١، ص. ١٢٠.
٣٢. الربيعي، سارة جاسم. أهمية الدقة في الترجمة الجنائية. بغداد: جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص. ١١٠.
٣٣. القيسي، أحمد محمود. التأثير القانوني للأخطاء في الترجمة الجنائية. مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٤، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص. ٤٧-٤٨.
٣٤. الطائي، عبد الله كريم. دور المترجمين في المحاكم العراقية. بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٨، ص. ٥٩.
٣٥. النوري، فاطمة علي. قضايا الترجمة القانونية في المحاكم الماليزية. مجلة الترجمة الفورية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢١، ص. ٨٨-٩٠.
٣٦. الشمري، ناصر علي. قضايا نقص الموارد في الترجمة القانونية. مجلة القانون والمجتمع، المجلد ٣، العدد ٥، ٢٠١٨، ص. ٥٥.
٣٧. القيسي، أحمد محمود. القوانين الجنائية في العراق. بغداد: دار النشر الوطنية، ٢٠١٧، ص. ٨٥.
٣٨. الشافعي، محمد بن إدريس. الترجمة في الفقه الإسلامي. بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٢، ص. ١٠٢.
٣٩. الشمري، ناصر علي. التأثير القانوني للأخطاء في الترجمة الجنائية. مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص. ٩٠.
٤٠. النووي، يحيى بن شرف. الاختلافات في العقوبات بين النظامين القانونيين. جدة: دار المنهاج، ٢٠١٩، ص. ٥٦.

هوامش البحث

[١] الحسيني، جاسم محمد .أثر الترجمة في القضايا الجنائية: دراسة في المحاكم العراقية .بغداد: دار الرافدين، ٢٠٢٠، ص. ٣٥.
[٢] السعدي، أحمد فاضل .دور المترجم في العدالة الجنائية: دراسة تحليلية .مجلة القانون الجنائي، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢١، ص. ١٢٢.
[٣] الكيلاني، زينب محمد .الترجمة والشريعة: تأثير الترجمة في الأحكام الشرعية .مجلة الفقه الإسلامي، المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص. ٢١٠.
[٤] الطائي، عبد الله كريم .مدخل إلى الترجمة القانونية: الأسس النظرية والتطبيقية .بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٨، ص. ١٥-١٦.
[٥] الحسيني، علي محمد .أهمية الدقة في الترجمة القانونية وتأثيرها على العدالة .مجلة البحوث القانونية، المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠١٩، ص. ٤٥-٤٨.

[٦] الشمري، ناصر علي .دور المترجم القانوني في نقل المعاني الثقافية والنصوص القانونية .بغداد: مكتبة الرافدين، ٢٠٢٠، ص. ٧٠-٧٢.

[٧] العزاوي، فاطمة زكي .التحديات اللغوية في الترجمة القانونية .مجلة المترجم القانوني، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢١، ص. ٣٥-٣٧.

[٨] القيسي، أحمد محمود .الترجمة التحريرية في القانون: الأسس والمبادئ .بغداد: دار الهدى للنشر، ٢٠١٧، ص. ١٠٢-١٠٤.

[٩] الربيعي، سارة جاسم .تحليل النصوص القانونية: منهجية وأهمية .بغداد: جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص. ٥٥-٥٧.

[١٠] الكيلاني، زينب علي .الترجمة الفورية في المحاكم: التحديات والأهمية .مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص. ٩١-٩٣.

[١١] الصالحي، محمد فاضل .تحديات الترجمة الفورية في السياق القانوني .مجلة الترجمة القانونية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٢٢، ص. ٢٠-٢٣.

[١٢] العاني، حيدر كريم .أخلاقيات الترجمة القانونية: الأمانة والدقة .بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٨، ص. ٤٠-٤٢.

[١٣] الحسني، هدى عبد الله .الدقة في الترجمة القانونية وأثرها على العدالة .مجلة القانون والمجتمع، المجلد ٣، العدد ٤، ٢٠١٨، ص. ١٥-١٧.

[١٤] الشريف، خالد يوسف .أهمية الحياد في الترجمة القانونية .بغداد: مركز الدراسات القانونية، ٢٠١٧، ص. ٢٥-٢٧.

[١٥] الموسوي، زهراء حسن .أخلاقيات مهنة الترجمة القانونية: السرية والنزاهة .مجلة المترجم القانوني، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٩، ص. ٥٠-٥٢.

[١٦] الطائي، عبد الله كريم .النظام القضائي في العراق: تحليل نظري .بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٨، ص. ٢٢.

[١٧] الكيلاني، زينب علي .إجراءات تعيين المترجمين في القضاء العراقي .مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص. ٩٩.

[١٨] العاني، حيدر كريم .التواصل اللغوي في المحاكم: دور المترجمين .بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٨، ص. ٤٧.

[١٩] الشريف، خالد يوسف .مسؤوليات وأخلاقيات المترجمين في القضاء .بغداد: مركز الدراسات القانونية، ٢٠١٧، ص. ٣٣-٣٤.

[٢٠] الموسوي، زهراء حسن .استدعاء المترجمين في الإجراءات القضائية .مجلة المترجم القانوني، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٩، ص. ١١٠.

[٢١] الصالحي، محمد فاضل .حق الاعتراض على المترجم في المحاكم .مجلة الترجمة القانونية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٢٢، ص. ٢٨.

[٢٢] الحسني، هدى عبد الله .عقوبات الإخلال بواجبات المترجمين في القضاء .مجلة القانون والمجتمع، المجلد ٣، العدد ٥، ٢٠١٨، ص. ٧٨.

[٢٣] الشمري، ناصر علي .ضمانات تحقيق العدالة من خلال الترجمة القانونية .بغداد: مكتبة الرافدين، ٢٠٢٠، ص. ٩١-٩٢.

[٢٤] الطائي، عبد الله كريم .تأثير التشريعات على حيادية المترجمين .مجلة البحوث القانونية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢١، ص. ٤٠.

[٢٥] ابن تيمية، أحمد .العدالة في الإسلام: دراسة مقارنة .الرياض: دار الفكر الإسلامي، ٢٠١٠، ص. ١٢.

[٢٦] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٣٥.

[٢٧] القرضاوي، يوسف .الترجمة ودورها في نشر الشريعة الإسلامية .القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥، ص. ٤٥.

[٢٨] الغزالي، أبو حامد .إحياء علوم الدين: الجزء الرابع .القاهرة: دار المعرفة، ١٩٩٥، ص. ٦٧.

[٢٩] النيسابوري، فخر الدين الرازي .مفاتيح الغيب: تفسير الفقه الإسلامي .بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٨٦، ص. ١٤٥.

[٣٠] العثيمين، محمد صالح .القضايا الفقهية المعاصرة .الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٣، ص. ٩٢.

[٣١] النووي، يحيى بن شرف .المجموع شرح المهذب .جدة: دار المنهاج، ٢٠٠١، ص. ١٢٠.

[٣٢] الربيعي، سارة جاسم .أهمية الدقة في الترجمة الجنائية .بغداد: جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص. ١١٠.

[٣٣] القيسي، أحمد محمود .التأثير القانوني للأخطاء في الترجمة الجنائية .مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٤، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص. ٤٧-٤٨.

[٣٤] الطائي، عبد الله كريم .دور المترجمين في المحاكم العراقية .بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٨، ص. ٥٩.

[٣٥] النوري، فاطمة علي .قضايا الترجمة القانونية في المحاكم الماليزية .مجلة الترجمة الفورية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢١، ص. ٨٨-٩٠.

[٣٦] الشمري، ناصر علي .قضايا نقص الموارد في الترجمة القانونية .مجلة القانون والمجتمع، المجلد ٣، العدد ٥، ٢٠١٨، ص. ٥٥.

[٣٧] القيسي، أحمد محمود .القوانين الجنائية في العراق .بغداد: دار النشر الوطنية، ٢٠١٧، ص. ٨٥.

[٣٨] الشافعي، محمد بن إدريس .الترجمة في الفقه الإسلامي .بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٢، ص. ١٠٢.

[٣٩] الشمري، ناصر علي .التأثير القانوني للأخطاء في الترجمة الجنائية .مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص. ٩٠.

[٤٠] النووي، يحيى بن شرف .الاختلافات في العقوبات بين النظامين القانونيين .جدة: دار المنهاج، ٢٠١٩، ص. ٥٦.